تضمنت المحافظة على وحدة المنظمات والاتحادات الشعبية وفق لوائحها وانظمتها الداخلية. ونصت ورقة «فتح» على ضرورة تعيين نائب، او نواب، لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك المجلس المركزي، واعادة تنظيم المكاتب الخاصة بالمجلسين. أما بالنسبة الى حركة الانشقاق داخل «فتح»، فأكدت الورقة انه لا توجد امكانية للوحدة معها، غير انها ايدت عدم اعتراضها على كون حركة الانشقاق فصيلاً مستقلاً على الساحة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٢/٦/١٩٨٤).

وفي سياق حوارات اللقاء الثالث، لم يعط التحالف الديمقراطي أجوبة نهائية؛ بل طالب بمنحه فرصة لعرض ورقة «فتح» على القيادات الأولى في الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، فيما بدا انه محاولة لكسب الوقت من اجل تليين موقف سوريا المتشدد ضد الحوار، واجتذاب عدد آخر من الفصائل الى هذا الحوار. وقد شهدت دمشق سلسلة اجتماعات مكثفة شاركت فيها قيادات الصف الاول للجبهتين، الشعبية والديمقراطية، والتحالف الرباعي، من اجل تقويم نقاط الاتفاق التي تم التوصل اليها في الجولة الثالثة من مسيرة الحوار الفلسطيني في عدن، وكذلك لمعالجة القضايا التي لم يتفق بشأنها، بعد، واتخاذ القرارات الكفيلة باتمام الحوار مع اللجنة المركزية لـ «فتح» في الجولة الرابعة، التي سوف تعقد في عدن، في وقت لاحق، على أساس الاتفاق السياسي والتنظيمي (**المصدر نفسه**، ١٧/٦/١٩٨٤).

في غضون ذلك، أكد خليل الوزير ان الجولة الثالثة من الحوار الفلسطيني عقدت بهدف تحديد دور المنظمات الاربع المشاركة في الحوار الى جانب «فتح»، على اساس التصورات السياسية والتنظيمية التي قدمتها الحركة في لقاء الجزائر الثاني. وقال الوزير: «انه بالرغم من الجهود المبذولة للتوفيق، فان بعض العقبات ظلت عالقة مما استدعى عودة وفود الاخوة في المنظمات الى دمشق لمشاورة هيئاتها القيادية ووضع الاجابات النهائية على التصور السياسي والتنظيمي. ونأمل عودتهم لانجاز عملنا في الاجتماع المقبل في عدن» (**المصدر نفسه**). وأكد الوزير ضرورة عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني بأسرع وقت، وذلك لمواجهة التحديات السياسية المطروحة.

استؤنف الحوار الوطني في عدن، وعقدت جلسة الحوار الرابعة، بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٤، وتمكنت الأطراف المجتمعة من الاتفاق على النقاط السياسية والقضايا التنظيمية المتعلقة ببعض اسس تنسيق العمل في مؤسسات م.ت.ف. وفي مقدمها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي. الا ان أطراف التحالف الديمقراطي، وعلى الرغم من الاتفاق على الأسس السياسية والتنظيمية، رفضت تحديد موعد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة. وطالب أطراف التحالف الديمقراطي بضرورة العودة للتشاور مع المنظمات الفلسطينية الاخرى في دمشق. ودرءاً لفشل الحوار، تدخل الرئيس اليمني علي ناصر محمد من أجل ايجاد مخرج للأزمة، والحؤول دون ايقاف الحوار. وفي هذا السياق، صرح خليل الوزير، بأن المنظمات، في تصرفها هذا، إنما تسوق ذرائع للحؤول دون عقد المجلس الوطني. وأشار الوزير الى ان «فتح» قدمت كل ما في وسعها لانجاح الحوار، وانها تنظر الى الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني «على انها أمر بالغ الأهمية والخطورة، وتتحدد في ضوئه امكانية اعلان الاتفاق السياسي والتنظيمي، او تجميده، باعتبار ان انعقاد المجلس يمثل الصورة الحقيقية للوحدة الوطنية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٦/١٩٨٤). وقد تم نشر البيان الذي تم التوصل اليه عبر الجلسة الرابعة من الحوار، وذلك بعنوان اتفاق عدن ـ الجزائر، بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٤، وتم توقيعه رسمياً، في الجزائر، بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٤.

يتضمن اتفاق عدن ـ الجزائر، في شقه السياسي، ضرورة التصدي لمحاولات الالتفاف على م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. اما في ما يتعلق بعلاقات المنظمة مع مصر والاردن، فقد أكد الاتفاق أن زيارة عرفات للقاهرة «مثلت تجاوزاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني» واعتبرت نتائجها غير ملزمة لـ م.ت.ف. وطالب الاتفاق بضرورة المحاسبة عليها في اطار المؤسسات الشرعية. كذلك اعتبر مقررات قمة بغداد الخاصة بالعلاقة مع النظام المصري مقررات ملزمة لـ م.ت.ف. كما طالب بايقاف الاتصالات السياسية كافة مع النظام المصري. وأكد الاتفاق قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، بشأن العلاقة مع